تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008–2013)

دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية

Evaluation of the financial performance of commercial banks during the period 2008-2013

A case study of a group of Malaysian commercial banks

عزوزة أماني

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قسنطينة 2 – عبد الحميد مهري

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية خلال الفترة (2008–2013)، وتصادف هذه الفترة الأزمة المالية العالمية والتي انتشرت في العالم في أواخر سنة 2008، حيث تعالج إشكالية هذا البحث مستوى الأداء المالي لهذه البنوك خلال نفس الفترة، ولأجل ذلك استخدمت النسب المالية لعدة جوانب، جانب السيولة، العائد، وجودة الأصول، المديونية وأيضا المخاطرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الأداء المالي لهذه البنوك كان ضعيفاً بالرغم من ارتفاع نسبة السيولة وأيضا نسبة كفاية رأس المال، وذلك نتيجة لانخفاض العائد و ارتفاع نسبة المديونية والمخاطرة في هذه البنوك.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، مؤشرات الأداء المالي، الأزمة المالية العالمية.

Abstract

This study aims to evaluate the financial performance of a group of Malaysian commercial banks, during the period ranged between 2008 and 2013, this period encounters the global financial crisis, which was spread in the world in late 2008. This research seeks to address The level of financial performance of these banks in the same period.

For this purpose, we analyse the financial ratios of these banks showing their performance in liquidity, profitability, asset quality, debts and risk. The results obtained show that the financial performance of these banks has been weak, despite the high liquidity ratio and also the capital adequacy ratio, this is a result of dicrease in returns and increase in debt ratio and an increased level of risk in these banks.

Keywords: Financial performance, financial performance indicators, the global financial crisis.

مقدمة

تسعى أي وحدة إقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة التي تسمح لها بتحقيق أداء مالي يعكس مدى استغلالها للموارد المتاحة لديها بشكل عقلاني، ويعتبر هدف تعظيم الربح أهم شيء تسعى أغلبية الوحدات الاقتصادية لتحقيقه من أجل تعظيم قيمة أسهمها وجلب المستثمرين، لذلك تحتاج هذه الوحدات دائما إلى تقييم أدائها لمعرفة مستوى نشاطها ومدى قدرتها على القيام بوظائفها بشكل متكامل.

لهذا أصبح تقييم الأداء المالي أحد المواضيع التي تشغل بال المسيرين والباحثين على حد سواء، نظرا لأهميته سواء على المستوى الكلي أو الجزئي كونه يعكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط، والذي يمثل دافعا أساسيا لاستمرارية و وجود الوحدات الاقتصاديةة خاصة منها البنوك، والتي تهدف كغيرها لتحقيق نتائج مرضية وذلك من خلال تحقيق أهدافها ليتسنى لها البقاء في عالم تسوده المنافسة والعولمة المالية، خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم الكثير من الأزمات المالية والذي نتج عنها انهيار وإفلاس الكثير من البنوك.

تعد التجربة الماليزية في التنمية من التجارب المهمة، فقد اعتمدت الحكومة الماليزية سياسة تصنيع واسعة وفتحتها أمام الاستثمارات الخارجية المباشرة وتحولت بفعل ذلك إلى اقتصاد موجه بالسوق، حيث نجحت في المزج بين اقتصاديات العولمة والاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني لتتحول خلال فترة قصيرة من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية إلى واحدة من أكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا، حتى أصبحت تحتل اليوم المركز السادس عشر عالمياً من حيث المنافسة في الاستثمارات الأجنبية والمركز التاسع عشر من حيث حجم التجارة الدولية.[1]

ونظرا للأهمية البالغة للبنوك في أي اقتصاد كان، إذ تعتبر الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث، وكذلك العصب المحرك له وذلك من خلال النشاطات والأدوار التي تقوم بها، سنقوم بتقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك الماليزية خلال الفترة (2008-2013) علما أن هذه الفترة تصادف الأزمة المالية العالمية.

أهمية البحث

يلعب القطاع المصرفي دورًا هاماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لكونه العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، ومن الجدير بالذكر أنّه كلّما كان الواقع المصرفي سليماً كلّما دلّ ذلك على تعافي الاقتصاد، لذا فمن الضروري الوقوف على سلامة

و سيرورة هذه البنوك و تقييم أداء هذه الأخيرة لمعرفة مدى وصولها للهدف، ومن هنا تبرز أهمية تقييم الأداء المالي لهذه البنوك خاصة في السنوات الأخيرة في ظل العولمة المالية وتزايد الأزمات المالية التي تؤثر على سيرورة و عمل هذه البنوك.

الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مستوى الأداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية خلال الفترة (2008-2013)، خاصة بعد التجربة الماليزية الناجحة التي جعلتها تفتح أبوابها لتدخل في عالم تسوده المنافسة والعولمة المالية، حتى أصبحت تحتل اليوم المركز السادس عشر عالمياً من حيث المنافسة في الاستثمارات الأجنبية والمركز التاسع عشر من حيث حجم التجارة الدولية، حيث تتزامن فترة الدراسة مع الأزمة المالية العالمية.

مشكلة البحث: تدور إشكالية البحث حول التساؤل التالي:

ما هو مستوى الأداء المالي لمجموعة البنوك التجارية الماليزية من حيث السيولة والمديونية والعائد والمخاطرة خلال الفترة (2008-2013) ؟

فرضيات البحث: تكمن فرضيات الدراسة في الآتي:

الفرضية (1): مستوى الأداء المالي ضعيفاً من ناحية السيولة.

الفرضية (2): مستوى الأداء المالي غير ملائم من ناحية المديونية.

الفرضية (3): مستوى الأداء المالي ضعيفاً من ناحية العائد.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك باستخدام النسب المالية وبالاعتماد أيضا على الأدوات الإحصائية التالية: الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لقياس مقدار التشتت أو تباعد القيم عن وسطها الحسابي.

مجتمع وعينة الدراسة

يوجد في ماليزيا مجموعة من البنوك يبلغ عددها حوالي 43 بنك منها 27 بنك تجاري و16 بنك إسلامي،[2] وقد تم اختيار عينة قصدية من هذه البنوك لتقوم عليها الدراسة والتي يوضحها الجدول التالي:

إسم البنك	الرمز	النشأة	رتبة البنك حسب حجم الأصول وطنيا	رتبة البنك حسب حجم الأصول عالميا	نوعه
Public Bank	Public	1990	2	228	تقليدي
CIMB Bank	CIMB	1965	3	248	تقليدي
RHB CAPITAL BERHAD	RHB	1999	4	409	تقليدي
United Overseas Bank (UOB).	UOB	1951	8	693	تقليدي
OCBC Bank Berhad	OCBC	1932	11	-	تقليدي
affin Bank	AFFIN	2001	14	-	تقليدي

ويعود اختيار هذه البنوك للأسباب التالية:

- توفر المعلومات عن عينة الدراسة خاصة التقارير السنوية التي تسهل لنا القيام بالعمليات الحسابية.
- حجم أصول هذه البنوك يمثل جزءاً معتبراً من أصول النظام المصرفي الماليزي كما يوضح لنا الجدول السابق.

خطة الدراسة

لقد تم تقسيم البحث إلى محورين، يتم التطرق في المحور الأول إلى الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للبنوك، أما المحور الثاني نخصصه للدراسة التطبيقية المتعلقة بتقييم الأداء المالي لمجموعة البنوك الماليزية خلال الفترة (2008-2013).

الدراسات السابقة: فيما يلي سنحاول استعراض الدراسات السابقة والتي لها علاقة بالموضوع كما يلي:

- دراسة حميم أحمد مختار وآخرون (2007)[3] " الكفاءة الفنية وكفاءة التكاليف في البنوك الإسلامية في ماليزيا" قامت هذه الدراسة بدراسة كفاءة الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (1997-2003)، وذلك باستخدام طريقة الحد التصادفي أو (العشوائي) stochastic frontier approach، ولقد توصل الباحثون إلى مجموعة من النتائج مفادها: أن

متوسط كفاءة الصناعة المصرفية الإسلامية زاد خلال فترة الدراسة في حين بقي ثابت بالنسبة للبنوك التقليدية؛ ولكن مستوى كفاءة البنوك الإسلامية لا يزال أقل كفاءة من البنوك التقليدية.

- دراسة Rossazana Ab Rahim:[4] قامت هذه الدراسة بتصنيف أو ترتيب البنوك التجارية الماليزية على أساس الكفاءة العالية وذلك باستخدام أسلوب التحليل التطويقي Data (DEA) Envelopment Analysis، وقد هدفت الدراسة إلى تقييم الكفاءة الفنية وتقييم الكفاءة العالية للبنوك التجارية الماليزية خلال الفترة 2000-2010، وقد توصلت إلى أن أداء البنوك المحلية الماليزية أفضل من البنوك الأجنبية.

- دراسة جعدي شريفة وسليمان ناصر:[5] قامت هذه الدراسة بقياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة بالجزائر دراسة تطبيقية خلال الفترة (2006-2010)، تتكون مجموعة البنوك محل الدراسة من ثلاثة بنوك تجارية تتمثل في كل من بنك القرض الشعبي الجزائري، بنك المجموعة العربية المصرفية، بنك الخليج بالجزائر، وللإجابة على الاشكال المطروح والمتمثل في مدى تمتع البنوك الجزائرية بالكفاءة التشغيلية التي تعكس قدرتها على تحقيق الربح وتدنية التكاليف، استخدمت الدراسة النسب المالية حيث توصلت إلى محدودية كفاءة هذه البنوك محل الدراسة من حيث تحقيق الربحية وتدنية التكاليف.

المحور الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للبنوك

أولا: تقييم الأداء المالي

تعرف عملية تقييم الأداء على أنها " تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، حيث تهتم بتحقق الأهداف المخططة والمحددة مسبقا، بالإضافة الى قياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية".

يعرف تقييم الأداء المالي أيضا على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا، لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية.[6]

كما يعرف تقييم الأداء المالي على أنه " تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية متحدة، ومدى قدرة إدارة الوحدة الاقتصادية على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة[7]".

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك تعكس الوضعية المالية لهذه الأخيرة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، أي تحقيق أكبر عائد ممكن دون الوقوع في

مخاطر السيولة أو مخاطر الإفلاس أو فقدان العلاقة بين المودعين. حيث تُبن لنا عملية تقييم الأداء المالي مستوى أداء أو عمل هذه البنوك. ويتم التقييم عن طريق مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح البنوك وتطورها، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها.

ثانيا: مؤشرات تقييم الأداء المالي: توجد مجموعة من المؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك، نذكر منها ما يلي:

1. نموذج ديبون

يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو معدل العائد على الأصول، وذلك من خلال توضيح العلاقة بين العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE، ويظهر الفرق بين الاثنين باستخدام الرافعة المالية، وذلك عن طريق ضرب العائد على الأصول ROA بمضاعف حقوق الملكية EM (أو ما يعرف بالرافعة المالية):[8]

العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول× مضاعف حقوق الملكية.

العائد على الأصول= منفعة الأصول× هامش الربح.

وعليه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي :

العائد على حقوق الملكية = منفعة الاصول × هامش الربح × مضاعف حقوق الملكية

$$EM \times PM \times UA = ROE$$

يُمكِننا هذا النموذج من تفسير العائد على حقوق الملكية بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، فإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية مثلا يعود إلى الرافعة المالية، حينها يمكن التعرف على مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد، أما إذا تحقق العائد من خلال العائد على الأصول فهذا دليل على الإدارة الجيدة للأصول. وبالرغم من هذا التفسير فإن هذا النموذج لا يأخذ بعين الاعتبار بعض الجوانب الأخرى للوحدة الاقتصادية المدروسة، مثل السيولة وكفاية رأس المال...إلخ.

2. القيمة الاقتصادية المضافة

يُستعمل هذا المؤشر لقياس الأداء الداخلي في المؤسسة، حيث يعتمد على مفهوم تكلفة رأس المال عوض التكلفة الداخلية الممثلة في مختلف المصاريف المالية الداخلية للمؤسسة المتولدة من

استغلال أصولها، وهي تقيس المردودية الاقتصادية للأصول من خلال ربط النتائج بالأموال المستثمرة، كما يعرف بأنه الفرق بين العائد المحقق خلال الدورة والعائد المنتظر أخذا في الحسبان الخطر المصاحب له،[9] ويعتبر أحد المؤشرات المستخدمة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على إنشاء القيمة وذلك عن طريق العلاقة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر ـ معدل تكلفة رأس المال) × رأس المال المستثمر

أو القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة من عمليات التشغيل بعد الضريبة ـ (تكلفة رأس المال× رأس المال المستثمر).

يركز هذا النموذج فقط على القيمة الاقتصادية المضافة أي المردودية المتحصل عليها من الأموال المستثمرة (جانب العائد فقط للوحدة الاقتصادية المدروسة)، دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأخرى.

3.القيمة السوقية المضافة

يقصد بالقيمة السوقية المضافة الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل الملاك والمقرضين، وهذا المعيار يعد شاملا في قياس وتحقيق الثروة ومقياس للفعالية التشغيلية في المؤسسات وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح المؤسسة،[10] وتعطى بالعلاقة التالية.[11]

$$\text{MVA} = \sum_{n=1}^{n} \frac{EVA}{(1+K)t}$$

حيث أن:

MVA : القيمة السوقية المضافة.

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة للفترة t.

K: التكلفة الوسطية المرجحة لرأسمال في الفترة t.

من الأساليب المستخدمة أيضا في تقييم الأداء المالي الإطار العام للنسب المالية كحزمة واحدة تربط العلاقة بين مؤشرات الربحية والمديونية والنشاط التشغيلي وتنعكس آثارها على الأداء الإداري للمشروع[12].

4. النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي والأكثر انتشارا في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم هذه الأدوات ومما ساعد على انتشارها سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية

الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة، حيث أصبحت النسب المالية من أهم الوسائل المستخدمة في الرقابة وتقويم الأداء في المشاريع الاقتصادية. [13]

تعد النسب المالية محاولة لإيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، فهي تزود الأطراف المعنية بالتحليل بفهم أفضل لظروف الوحدة الاقتصادية حيث لا يتطلب تحليل النسب المالية مهارات وقدرات عالية من المحلل المالي،[14] وتعرف النسب المالية على أنها عبارة عن علاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولا معينا.

من خلال المؤشرات السابقة نرى أن النسب المالية هي الأفضل لتقييم الأداء المالي لمجموعة البنوك محل الدراسة، كونها تهتم بعدة جوانب ولا تقتصر فقط على جانب العائد أو على القيمة السوقية فقط للوحدة الاقتصادية، كما يَسهُل فهم وتحليل النتائج المتحصل عليها من حساب النسب المالية.

عند تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية لأي وحدة اقتصادية يتم استخدام مجموعة من النسب، والتي يمكن تقسيمها الى مجموعات، كل مجموعة من هذه النسب تقيس ظاهرة معينة وتدرسها، ومن هذه النسب نذكر نسب السيولة ونسب الربحية ونسبة رأس المال ونسب النشاط ونسب السوق.....الخ، وسنتطرق الى تعاريف النسب المستخدمة في الدراسة، والتي تم اختيارها حسب ما يتوفر من بيانات مالية وأيضا وما يتوافق والدراسة كون هذه النسب يمكنها قياس الأداء المالي للبنوك التجارية.

- ✓ **نسب السيولة**

تعرف السيولة بمعناها العام على أنها مدى توافر أصول سريعة التحول إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها وذلك لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير،[15] ويعتبر النقص في السيولة من بين الأسباب الرئيسية لتفاقم الأزمات المالية، حتى أن الأزمة المالية العالمية 2007-2010 تدعى في بعض الأحيان بأزمة السيولة والتي كانت نتيجة عدم تسديد قروض الرهن العقاري.[16]وسنقوم باستخدام السيولة السريعة كونها تبين أداء البنك في تلبية الالتزامات السريعة والمفاجئة.

- ➢ **نسبة السيولة السريعة**

تُظهِر نسبة السيولة السريعة قدرة البنك على تلبية الالتزامات قصيرة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل، من حيث عدم الحاجة لتسييل استثماراته، وتعتبر النسبة

المثالية أكبر من 1%، ويتم حساب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة،[17].

✓ **نسب الربحية**

وهي النسب التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد استغلالاً أمثلا لتحقيق الأرباح، ويمكن قياسها بإحدى النسب التالية:

➢ **نسبة العائد على حقوق الملكية**

تقيس هذه النسبة مدى نجاح الإدارة في تحقيق أقصى ربح ممكن للمساهمين، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل في تعظيم عائد المساهمين، واستخدام حقوق الملكية بشكل مربح، ويحتسب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح الوارد في قائمة الدخل على متوسط إجمالي حقوق الملكية،[18] وتعتبر النسبة المثالية لمعدل العائد على حقوق الملكية أكبر من 15%.[19]

➢ **نسبة العائد على الأصول**

تعطي هذه النسبة فكرة للمستثمر عن أداء استثمار البنك لأصوله وموجوداته، ويحتسب معدل العائد على الأصول بقسمة صافي الربح الوارد في قائمة الدخل على متوسط إجمالي الأصول[20] وتكون على شكل نسبة مئوية، وتعد النسبة المثالية أكبر من 1%،[21] وكلما ارتفعت نسبة هذا المعدل دل ذلك بشكل عام على كفاءة إدارة واستثمار البنك لأصوله.

✓ **نسب المديونية:** تقيس هذه النسب درجة مديونية البنك، وسنركز في هذه الدراسة على نسبة المديونية التي تقيس هامش الأمان بالنسبة للمقرضين كونها الوظيفة الأساسية للبنوك.

➢ **نسبة المديونية**

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهب إليه البنك في الاعتماد على أموال الغير (الديون) لتمويل احتياجاته، أي هامش الأمان بالنسبة للمقترضين، وتعتبر من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية (أموال الغير)، وكلما انخفضت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل من حيث توفير الأمان للمقترضين، ويفسر انخفاض هذه النسبة الى انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، أما ارتفاعها فيشير إلى صعوبة الحصول على قروض إضافية،[22] واذا كانت هذه النسبة أكبر من 100% تشير إلى أن مديونية البنك أكبر من أصوله.

✓ **بالإضافة إلى ما سبق توجد مجموعة من النسب تتعلق بجودة الأصول منها**

➢ **نسبة كفاية رأس المال**: تعد هذه النسبة واحدة من التدابير التي تكفل السلامة المالية للبنوك في استيعاب كمية معقولة من الخسارة،[23] ويعد معيار كفاية رأس المال معياراً عالميا يمثل الحد الأدنى من متطلبات السلامة والأمن المالي،[24] والغرض من معايير كفاية رأس المال المصرفي هو التأكد من أن البنك يحتفظ بحد أدنى (8%) من أمواله الذاتية لمواجهة تلك المخاطر واستيعاب أية خسائر قد تصاحب نشاطاته مع إعطاء أصحاب البنوك والمدراء حافزا لإدارة البنك على نحو سليم، وفي هذه الدراسة تم أخذ هذه النسبة محسوبة مباشرة من طرف البنك.

➢ **نسبة قدرة البنك على رد الودائع من حقوق الملكية**

تقيس هذه النسبة قدرة البنك على رد الودائع من رأس المال، وتفيد في معرفة الأهمية النسبية لكل من حقوق الملكية والودائع كمصدر للتمويل، وإبعاد المخاطر التي قد يتعرض لها كل من المساهمين والمودعين، وتعد كهامش أمان للمودعين، ويجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال لمواجهة هذه المخاطر، والمعدل المقبول عالميا والمستخدم كثيرا هو 10% ويتم حساب هذه النسبة كالآتي:

نسبة قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية= حق الملكية /إجمالي الودائع

✓ **نسبة الرافعة المالية:** تبين نسبة الرافعة المالية مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته، وتسمى أيضا بنسبة مضاعف حقوق الملكية وتحسب بالعلاقة التالية:[25]

الرافعة المالية= إجمالي الأصول / حقوق الملكية.

المحور الثاني: تقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك الماليزية خلال الفترة (2008-2013).

أولا: نظرة عن الاقتصاد الماليزي

تعد التجربة الماليزية في التنمية من التجارب المهمة، حيث نجحت في المزج بين اقتصاديات العولمة والاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني لتتحول خلال فترة قصيرة من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية إلى واحدة من أكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا، فحتلت بذلك المرتبة 34 عالميا سنة 2007 من حيث الناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفع إجمالي الناتج القومي ليصل الى 84,6 مليار دولار في سنة 2007 بزيادة تجاوزت 6% عن سنة 2006، كما ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية بنسبة 10,5% عن سنة 2006 لتصل إلى

76,188 مليار دولار في سنة 2007، لتحتل اليوم المركز السادس عشر عالمياً من حيث المنافسة في الاستثمارات الأجنبية والمركز التاسع عشر من حيث حجم التجارة الدولية.

تتزامن فترة الدراسة والأزمة المالية العالمية حيث خيمت على النظام العالمي من العام 2007 أزمة تعثر المصارف العالمية لمواجهة طلبات السيولة، كنتيجة لسلسلة الخسائر المترتبة عن عجوزات الرهونات العقارية، نتيجة الهبوط الحاد و المفاجئ الذي طرأ على أسعار الأصول التي تتعامل بها المؤسسات في أسواق رأس المال،[26] إذ أن عدم تسديد قروض الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد في الولايات المتحدة، سبب عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة (أزمة مصرفية)،* وتدهورت البورصات أمام مخاطر اتساع الأزمة، ثم انتشرت هذه الأزمة إلى باقي دول العالم لتصبح أزمة عالمية.

وقد تأثر الاقتصادي الماليزي بهذه الأزمة المالية كغيره من الاقتصاديات الأخرى. حيث يظهر ذلك من خلال الانخفاض المعتبر في حجم الصادرات بنسبة -7.5٪ في الربع الرابع (الثلاثة أشهر الأخيرة) من سنة 2008 و-20٪ في الربع الأول من سنة 2009،[27] و انخفاض الناتج المحلي الاجمالي في النصف الأول من سنة 2009[28] كما يظهر في الجدول رقم 01، وانخفضت أيضا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا من الربع الثالث سنة 2008 الى غاية الربع الثاني من سنة 2009[29] كما يوضحه الجدول رقم 02. وارتفع حجم الديون سواء الداخلية أو الخارجية منها، حيث كان إجمالي الديون 266.7 بليون رنجت ماليزي (RM Billion) في سنة 2007 ليصل الى 306.4 بليون 2008. [30]

جدول رقم (01): الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2007-2009 (مقدار التغير بنسب مئوية)

الفترة	2007				2008				2009	
	الربع 01	الربع 02	الربع 03	الربع 04	الربع 01	الربع 02	الربع 03	الربع 04	الربع 01	الربع 02
GDP%	5.4	5.6	6.5	7.2	7.4	6.6	4.8	0.1	-6.2	-3.9

Source: Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin, July 2009.

جدول رقم (02): تدفقات الإستثمار خلال الفترة 2007-2009 (RM Million)

الفترة	2007				2008				2009	
	الربع 01	الربع 02	الربع 03	الربع 04	الربع 01	الربع 02	الربع 03	الربع 04	الربع 01	الربع 02
الاستثمار	9,516	24,521	27,918	18,638	10,495	14,608	23,533	10,482	7,558	6,899

Source: Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin, July 2009.

ثانيا: تقييم عينة الدراسة: نستخدم النسب المالية التالية لتقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة.

أولا: نسبة السيولة السريعة

يبين الجدول التالي نسبة السيولة السريعة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية خلال الفترة (2008-2013)،

جدول رقم (3): نسبة السيولة السريعة في البنوك خلال الفترة (2008-2013)

السنة / البنك	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Public	1,28	1,22	1,41	1,58	1,61	1,63	1,45	0,16
CIMB	1,11	1,14	1,19	1,34	1,12	1,12	1,17	0,08
RHB	1,84	2,56	2,64	2,87	2,92	2,74	2,59	0,36
UOB	2,05	2,07	1,93	1,86	2,18	2,10	2,03	0,10
OCBC	2,36	2,83	2,69	2,90	2,88	3,11	2,79	0,23
AFFIN	2,49	2,24	2,39	2,26	2,45	2,57	2,04	0,11

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي

شكل رقم (1): نسبة السيولة السريعة في البنوك خلال فترة الدراسة

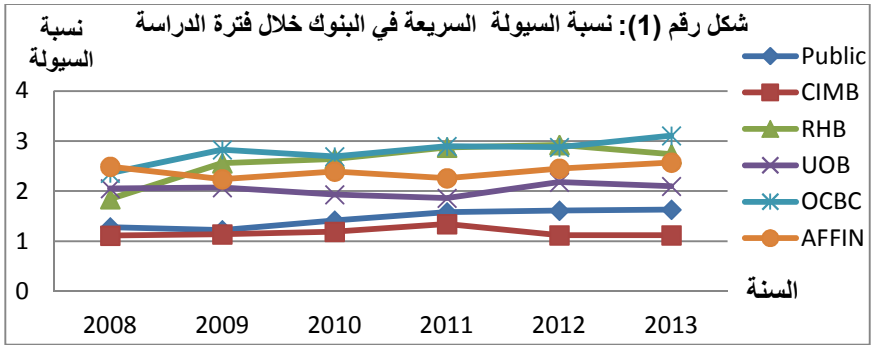

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الجداول السابق.

يتضح من خلال الجدول رقم (3) والتمثيل البياني رقم (1) أن متوسط السيولة السريعة لهذه البنوك مرتفعة، ولا تقل في كل البنوك عن 1%، حيث تعد نسبة السيولة السريعة البالغة 1 أو أكثر مؤشرا جيدا لهذه البنوك.

تظهر قيم الانحراف المعياري متقاربة بين كل البنوك، ماعدا بنك RHB بلغت قيمته 0,36 أي أن خطورة انخفاض هذه النسبة عن وسطها الحسابي في هذا البنك أكبر مقارنة بالبنوك

الأخرى. من الملاحظ أن نسبة السيولة السريعة ازدادت خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت هذه النسبة في آخر سنة للدراسة مقارنة بأول سنة لنفس الفترة، أي سنة انتشار الأزمة المالية، فقد عمدت البنوك إلى زيادة نسبة السيولة السريعة لتصل إلى أعلى قيمة لها في سنة 2013، وذلك تحفظا وتفاديا من أن تقع في أزمة سيولة كونها فترة أزمة مالية يصعب فيها تسييل أصولها بسهولة.

ثانيا: نسب الربحية

- **نسبة العائد على حقوق الملكية**

يبين الجدول التالي نسبة العائد على حقوق الملكية لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية خلال الفترة (2008-2013).

جدول رقم(4): نسبة العائد على حقوق الملكية في البنوك خلال الفترة (2008-2013)

السنة / البنك	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Public	25,96	23,26	24,40	23,38	23,43	20,75	23,53	1,55
CIMB	14,75	11,01	12,51	14,18	15,47	13,50	13,57	1,47
RHB	14,07	14,57	15,26	14,37	13,27	11,42	13,82	1,22
UOB	17,98	21,40	15,99	17,60	18,56	17,35	18,14	1,65
OCBC	22,33	17,33	17,15	16,31	15,65	13,97	17,12	2,58
AFFIN	12,02	10,95	11,70	12,01	12,60	13,05	12,05	0,66

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك.

يمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي.

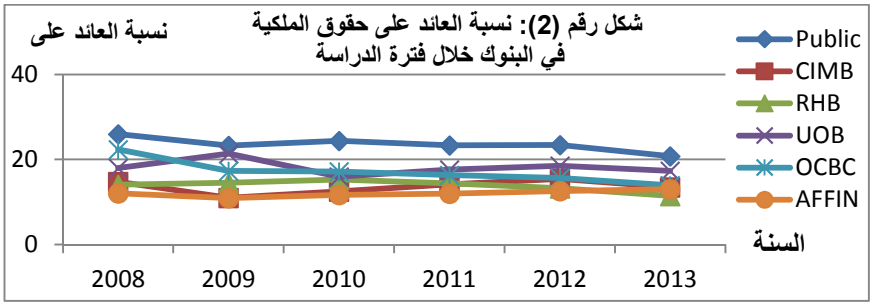

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الجداول السابق.

يتضح من خلال الجدول رقم (4) والتمثيل البياني رقم (2) أن الوسط الحسابي لنسبة العائد على حقوق الملكية أكبر من 15% في كل من بنك Public وUOB وOCBC في حين أن باقي

البنوك كانت أقل من ذلك، حيث كان أعلى عائد بين كل البنوك سنة 2008 في Public بنك والمقدر بـ 25,96%، وأقل عائد سنة 2009 في CIMB بنك و المقدر بـ 11,01%.

من الواضح أن ارتفاع نسبة السيولة السريعة أثر على العائد على حقوق الملكية حيث انخفضت هذه النسبة طوال فترة الدراسة، وهذا ما تعكسه قيم الانحراف المعياري الكبيرة والتي تبين أن هناك تباعد بين العوائد أي أن خطورة انخفاض هذه النسبة مرتفعة في هذه البنوك، خاصة بنك OCBC الذي انخفضت فيه نسبة العائد من 22,33% في أول سنة من فترة الدراسة إلى قيمة 13,05% في آخر سنة من نفس الفترة.

- **نسبة العائد على الأصول**

يبين الجدول التالي نسبة العائد على الأصول لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية خلال الفترة (2008-2013).

جدول رقم (5): نسبة العائد على الأصول في البنوك خلال الفترة (2008-2013).

السنة / البنك	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Public	1,42	1,24	1,40	1,48	1,70	1,54	1,46	0,14
CIMB	1,17	0,96	1,16	1,17	1,24	1,06	1,12	0,09
RHB	1,00	1,10	1,16	1,06	1,04	0,96	1,05	0,06
UOB	1,33	1,62	1,06	1,29	1,29	1,20	1,29	0,16
OCBC	1,43	1,24	1,34	1,29	1,20	1,05	1,25	0,11
AFFIN	1,11	1,01	1,05	1,02	1,10	1,16	1,07	0,05

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك.

يمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي.

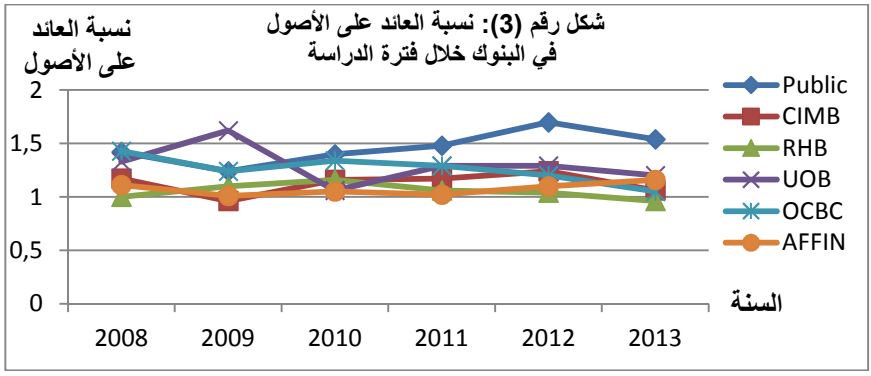

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

يتضح من خلال الجدول رقم (5) والتمثيل البياني رقم (3) أن متوسط العائد على الأصول يفوق 1% (النسبة المثالية) في كل البنوك، كما يظهر أن هذه النسب كانت متذبذبة خلال السنوات الستة وهذا ما تعكسه قيم الانحراف المعياري لهذه البنوك.

ويرجع تذبذب العائد على الأصول في هذه البنوك نتيجة تحفُظِها في كيفية استثمار أصولها لأن الاستثمار في هذه الفترة من الأزمة يستلزم التحوط له جيدا خوفا من الخسارة، فتفضل في بعض الحالات الاحتفاظ بأموالها بدلا من المخاطرة به.

ثالثا: نسبة المديونية

يبين الجدول التالي نسبة المديونية لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية خلال الفترة (2008-2013).

جدول رقم(6): نسبة المديونية في البنوك خلال الفترة (2008-2013).

السنة / البنك	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Public	85,57	89,11	87,57	86,67	86,56	87,34	87,13	1,09
CIMB	80,01	82,43	81,98	81,03	82,23	81,12	81,46	0,83
RHB	79,06	80,25	80,80	82,60	80,21	80,97	80,64	1,06
UOB	82,79	83,09	84,54	86,03	86,95	88	85,23	1,92
OCBC	84,10	86,66	85,98	86,79	87,28	88,05	86,47	1,23
AFFIN	86,19	86,82	87,57	87,63	86,26	86,93	86,90	0,56

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (4): نسبة المديونية في البنوك خلال فترة الدراسة نسبة المديونية

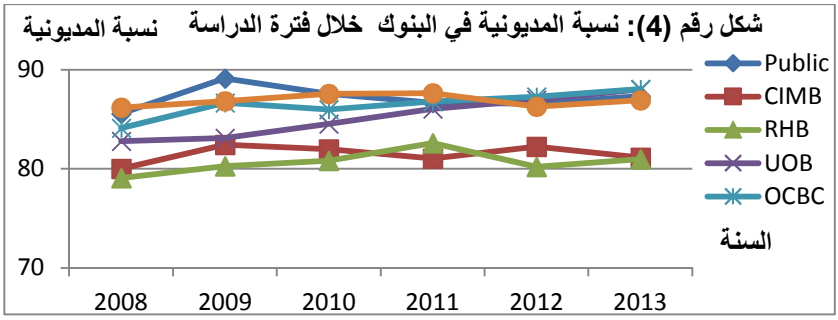

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

يتضح من خلال الجدول رقم (6) والتمثيل البياني رقم (4) أن مديونية البنك أقل من أصوله، لأن نسبة المديونية لم تفق 100% إلا أنها كانت مرتفعة في كل البنوك فمن المستحسن أن تقل عن النسبة 50%[31]، حيث بلغت نسبة المديونية أعلى قيمة لها في بنك Public 89,11% سنة 2009 وأقل قيمة لها في بنك CIMB سنة 2008 80,01%، وكانت هذه النسبة متزايدة طوال فترة الدراسة وهذا ما تعكسه قيم الانحراف المعياري، أي أن خطورة ارتفاع نسبة المديونية عن وسطها الحسابي مرتفعة في هذه البنوك. ويعود ارتفاع نسبة المديونية إلى الاعتماد الكبير لهذه البنوك على أموال الغير، وقد يكون هذا بسبب ارتفاع نسبة الديون المتعثرة في هذه البنوك.

رابعا: نسب تتعلق بجودة الأصول

➢ **نسبة كفاية رأس المال**: يبين الجدول التالي نسبة كفاية رأس المال لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية خلال الفترة (2008-2013).

جدول رقم (7): نسبة كفاية راس المال في البنوك خلال الفترة (2008-2013).

البنك / السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Public bank	13,68	14,68	14,40	15,60	14,53	14,09	14,49	0,59
Cimb bank	13,90	15,06	17,21	16,81	16,19	13,07	15,37	1,51
RHB	12,42	13,84	13,56	15,79	15,09	13,99	14,11	1,08
UOB	11,85	15,21	16,69	14,37	15,03	16,90	15,00	1,67
OCBC	11,24	15,18	15,07	15,06	16,87	*16,76	15,03	1,86
AFFIN	13,19	12,58	12,40	11,78	13,34	12,60	12,64	0,51

المصدر: التقارير السنوية للبنوك. *محسوبة وفقا لمتطلبات بازل III من طرف البنك.

يمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي.

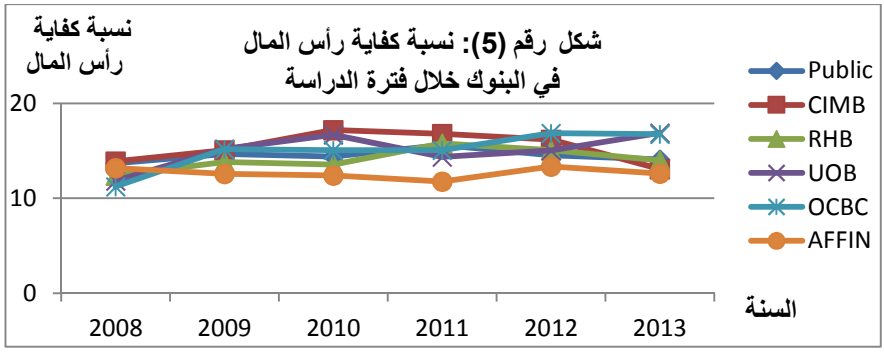

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

يتضح من خلال الجدول رقم (7) التمثيل البياني رقم (5) أن متوسط نسبة كفاية رأس المال أكبر من 8% في كل البنوك، كما أنها كانت متزايدة طوال فترة الدراسة وهذا ما تعكسه قيم الانحراف المعياري لهذه القيم، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال في بنك OCBC 11,24% في سنة 2008 و 16,76% في آخر سنة من فترة الدراسة.

من الملاحظ أن البنوك خلال هذه الفترة زادت تحفظا واحتياطا وذلك من خلال زيادة السيولة وأيضا نسبة كفاية رأس المال، وبما أن العلاقة عكسية بين العائد ونسبة السيولة وأيضا بين العائد ونسبة كفاية رأس المال، فقد أثرت هذه الزيادة على عائد البنوك (كلما زادت السيولة قل العائد ونفس الشيء بالنسبة لكفاية رأس المال).

- **نسبة قدرة البنك على رد الودائع من حقوق الملكية**

يبين الجدول التالي نسبة قدرة البنك على رد الودائع من حقوق الملكية لمجموعة من البنوك التجارية في ماليزيا خلال الفترة (2008-2013)

جدول رقم (8): نسبة قدرة البنك على رد الودائع من حقوق الملكية في البنوك خلال الفترة (2008-2013).

السنة / البنك	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Public	6,09	6,05	6,90	7,19	7,86	7,93	7	0,75
CIMB	10,07	11,22	11,23	11,24	9,58	9,60	10,49	0,75
RHB	9,48	9,47	9,54	9,09	9,96	10,94	9,74	0,59
UOB	8,70	9,84	9,55	7,87	7,96	7,91	8,63	0,80
OCBC	8,29	8,54	9,53	8,91	8,64	9,18	8,84	0,41
AFFIN	10,79	10,67	10,02	9,54	10,55	10,12	10,28	0,43

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي.

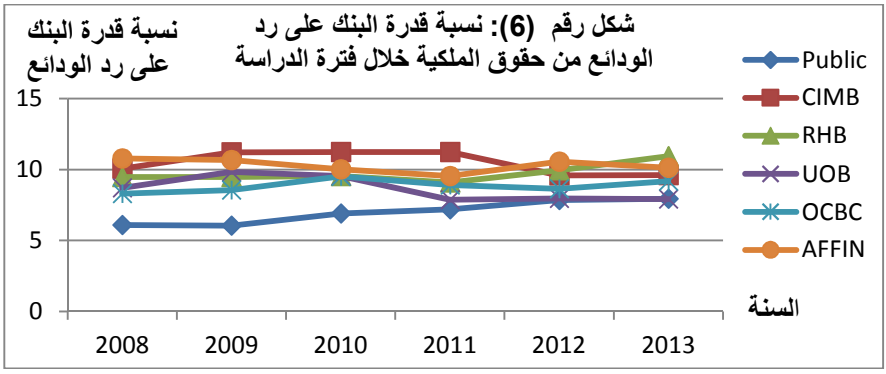

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

يتضح من خلال الجدول رقم (8) والتمثيل البياني رقم (6) أن متوسط نسبة قدرة البنك على رد الودائع من حقوق الملكية في كل البنوك أقل من النسبة المطلوبة (10%) ماعدا في كل من بنك CIMB ،AFFIN، فقد بلغت قيمة المتوسط لهذه البنوك 10,49% ، 10,28% على التوالي، وكانت هذه النسب متذبذبة ومتفاوتة التغير بين البنوك وهذا ما تعكسه قيم الانحراف المعياري، وتعد خطورة انخفاض هذه النسبة أكبر عند البنوك ذات الانحراف المعياري الأكبر.

ويعود انخفاض هذه النسبة إلى اعتماد البنك بدرجة كبيرة على أموال الغير، وهذا ما تُبينه أيضا نسب المديونية المرتفعة في هذه البنوك.

خامسا: نسبة الرافعة المالية: يبين الجدول التالي نسبة الرافعة المالية لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية خلال الفترة (2008-2013).

جدول رقم(9): نسبة الرافعة المالية في البنوك خلال الفترة(2008-2013).

السنة / البنك	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Public	19,17	18,53	16,53	16,02	13,52	13,43	16,20	2,20
CIMB	12,40	10,80	10,85	10,97	12,69	12,82	11,75	0,89
RHB	13,33	13,15	12,96	13,30	12,32	11,27	12,72	0,73
UOB	12,87	11,22	11,37	13,75	14,44	14,35	13	1,31
OCBC	14,33	13,50	12,20	12,91	13,23	13,69	13,31	0,66
AFFIN	10,74	9,79	11,38	11,95	10,98	11,36	11,03	0,67

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي.

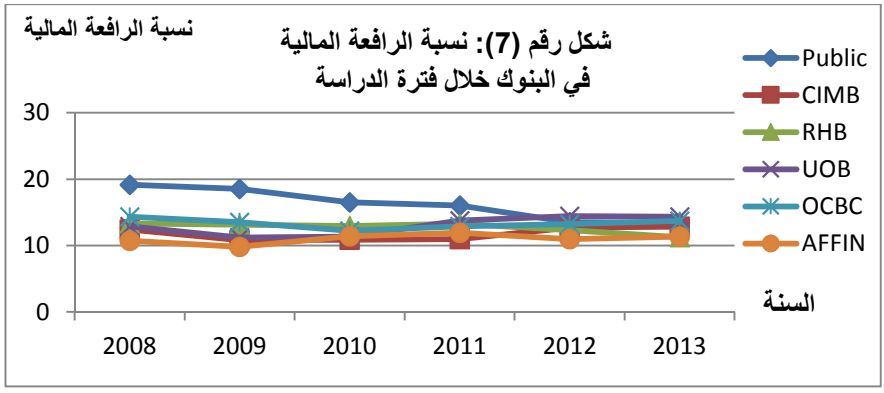

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

يتضح من خلال الجدول رقم (9) التمثيل البياني رقم (7) أن نسبة الرافعة المالية مرتفعة في كل البنوك فقد بلغت أعلى قيمة لمتوسط هذه النسبة 16,20 وأقل قيمة 11,03، حيث كانت أعلى نسبة للرافعة المالية 19,17 سنة 2008 في بنك Public.

وتدل هذه النسب العالية على ارتفاع المخاطر في هذه البنوك، وذلك لارتفاع نسب المديونية، لاعتماد هذه البنوك بنسبة كبيرة على أموال الغير.

ومن الملاحظ أن البنوك التي لم ينخفض فيها العائد بنسبة كبيرة، كانت نسبة المديونية ونسبة الرافعة المالية مرتفعة فيها أكثر من البنوك الأخرى، فقد حققت هذه البنوك عائدا بنسبة خطورة كبيرة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

شكل رقم (8):متوسط النسب المالية لمجموعة البنوك التجارية الماليزية خلال الفترة (2008-2013)

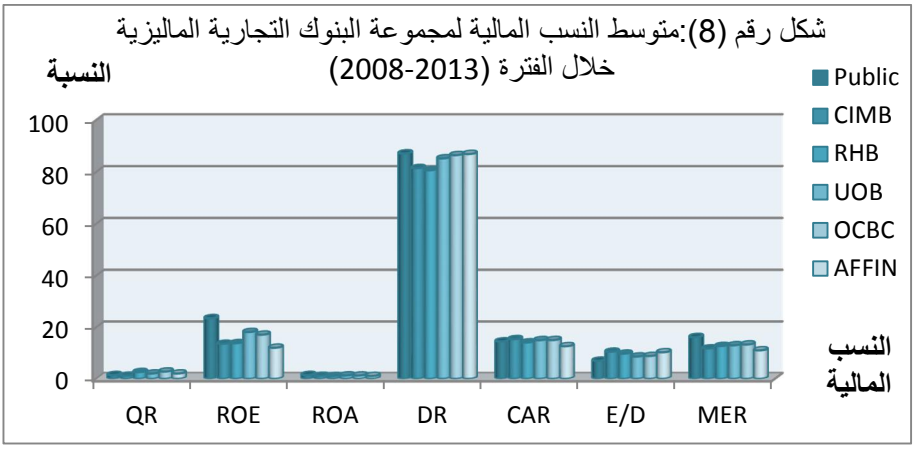

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الجداول السابقة (المرقمة من 3 الى 9).

QR: Quick ratio السيولة السريعة — DR: Debt Ratio نسبة المديونية

ROA: Return – on assets العائد على الاصول — ROA: Return – on equity العائد على حقوق الملكية

CAR: Capital Adequacy ratio نسبة كفاية رأس المال — E\D : equity/ deposits حقوق الملكية / الودائع

MER: Equity Multiplier ratio مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية

كما هو معروف فإن أعقد المشاكل التي تواجه نشاط البنك التجاري هي مشكلة التوفيق بين الربحية والسيولة (الهدفان متناقضان)، ذلك أن طبيعة الموارد لدى البنك التجاري تُحتم عليه الاحتفاظ بأصول ذات درجة عالية من السيولة. والأوراق التجارية تعتبر من أهم هذه الأصول، فالبنوك ذات السيولة العالية تكون أقل ربحية، مثل بنك OCBC الذي زادت فيه نسبة السيولة من 2 الى 3% من أول سنة الى آخر سنة من فترة الدارسة، مما أثر على نسبة الربحية بانخفاضها من 22 الى 13% في نفس الفترة. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية.

جانب السيولة

تعتبر نسبة السيولة جيدة في هذه البنوك كونها أكبر من النسبة المرجعية المقدرة بـ 1%، أي أن هذه البنوك لها القدرة على تغطية أي مصاريف فورية وتسير بشكل جيد في نشاطها الذي تعمل فيه. لكن من الملاحظ أن هذه البنوك وكردة فعل على هذه الأزمة المالية وخوفا من الوقوع في أزمة سيولة زادت من هذه النسبة، حيث ارتفعت في آخر سنوات الدراسة مقارنة بالسنوات

الأولى، مما جعل هناك عدم توازن بين السيولة والربحية، لأن زيادة السيولة عن الحدود اللازمة سينعكس حتما على الربحية أو مردودية البنك مما قد يؤدي بها للإفلاس، كما أن نسبة السيولة المرتفعة تعني عدم استثمار البنك لهذه الأموال سواء كان ذلك في عملية منح القروض أو عمليات الاستثمار الأخرى مما يخرج هذه البنوك عن القيام بوظيفتها.

جانب العائد

لقد شهدت البنوك محل الدراسة انخفاضاً كبيراً في العائد خلال فترة الدراسة، وهذا كنتيجة حتمية لزيادة السيولة لهذه البنوك خلال فترة الدراسة.

جانب المديونية

بالرغم من أن نسب المديونية تبين أن أصول هذه البنوك أكبر من ديونها ولكن تبقى هذه النسب مرتفعة (تفوق النسبة المرجعية 50%) والتي تشكل خطراً كبيرا عليها كونها في فترة أزمة، مما يجعلها هشة وسهلة الوقوع في تعثر مالي والذي قد يؤدي بها إلى الإفلاس. وقد يعكس هذا الارتفاع ميل البنك الى تمويل نشاطاته بالدين، بهدف الحصول على عائد أكبر خاصة نتيجة الزيادة في نسبة السيولة وأيضا نسبة كفاية رأس المال، وهذا راجع لتركيبة الأصول. فالاستثمار في القروض عادة ما يدر عائدا أكبر مقارنة بالاستثمار في الأوراق المالية، بالإضافة إلى الاستفادة من الوفر الضريبي.

إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى صعوبة الحصول على قروض إضافية، كما أن المستثمرين يفضلون وضع أموالهم في البنوك التي تقل فيها نسبة المديونية حيث يرون أنه كلما قل اعتماد البنك على القروض لتمويل أصوله كلما كان هذا البنك أقل تعرضا للمخاطر.

جانب جودة الأصول

يزيد متوسط نسبة كفاية رأس المال عن 12% في كل البنوك، في حين أن نسبة كفاية رأس المال المثالية محصورة بين 8 و12% فلو قلت هذه النسبة عن هذا المجال لن يستطيع البنك مواجهة تلك المخاطر التي يتعرض لها، أما لو زادت هذه النسبة عن هذا المجال يعني عدم تحكم البنك في الأصول عالية المخاطر (الأصول عالية المخاطر هي المرجحة بنسبة 100% و50%)، كما هو الحال مع هذه البنوك محل الدراسة وتسمى هذه البنوك في هذه الحالة بالبنوك المتحفظة.

كما أن نسبة قدرة البنك على رد الودائع من حقوق الملكية ضعيفة بمعنى أن مودعي ومساهمي هذه البنوك معرضين للخطر.

جانب الرافعة المالية

كانت نسبة الرافعة المالية مرتفعة في هذه البنوك وبالرغم من تناقص هذه النسبة قليلا خلال فترة الدراسة ولكن تبقى في مستوى غير جيد، أي أن اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله قليلة، وبالتالي المخاطرة بأموال الغير في العمليات الاستثمارية.

خاتمة

في إطار اختبار صحة الفرضيات يتضح لنا من خلال التحليل السابق أن الأداء المالي لمجموعة البنوك التجارية الماليزية خلال الفترة (2008– 2013) كان ضعيفاً، وذلك لارتفاع نسبة المديونة وارتفاع المخاطرة بأموال الغير، كما أن عائد هذه البنوك لم يكن مستقرا و انخفض في آخر فترة من الدراسة مقارنة بما كان عليه في بداية الفترة، وهذا ما يعكسه أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الماليزي بزيادة حجم الديون سواء الداخلية أو الخارجية، و انخفاض نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي مما نتج عنه الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

الاقتراحات: تعاني مجموعة البنوك محل الدراسة من عدة اختلالات كما وضحت لنا النتائج المتوصل إليها، وبغرض تقليصها نقترح ما يلي.

- ✓ محاولة هذه البنوك الموازنة بين العائد المتوقع والمخاطر في العمليات الاستثمارية (تناسب العائد المتوقع مع درجة المخاطرة).
- ✓ محاولة التوفيق بين جانب السيولة والربحية وأيضا كفاية رأس المال.
- ✓ عدم المبالغة في اعتماد البنوك على القروض في عملية تمويل الأصول والموازنة في طرق أو عملياتها الاستثمارية، بهدف جلب العملاء من جهة وتحسين أداء البنك والمحافظة على استقراره المالي من جهة أخرى.

الهوامش والإحالات:

---

[1])– مستقبل واعد لسوق العقار الماليزي، جريدة الراي الكويتية على الموقع
http://www.alraimedia.com/ar/article/real-estate/2015/04/02/578821/nr/kuwait، (تم الاطلاع بتاريخ 25-02 –2016).

[2]) - List of Licensed Banking Institutions in Malaysia, Bank Negara Malaysia, http://www.bnm.gov.my/

3) - Hamim Ahmad Mokhtar & al, Technical and cost efficiency of Islamic banking in Malaysia, Review of Islamic Economics, vol.11, No.1,pp 37-70, 2007.

[4])- Rossazana Ab Rahim: Ranking Of Malaysian Commercial Banks: Super-Efficiency Data Envelopment Analysis (Dea) Approach, *Aamjaf*, Asian

Ademy Of Management Journal Of Accounting And Finance Vol. 11, No. 1, 123-143, 2015.

[5])- جعدي شريفة، سليمان ناصر: قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة بالجزائر دراسة تطبيقة خلال الفترة (2006-2010)، مجلة الباحث – عدد 2013/12، 159-164.

[6])- دادن عبد الغني: قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث – عدد 04 / 2006، ص 41.

[7])- عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي: تحيل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد 7 العدد 2 (2014)، ص 24.

[8])- محمد جموعي قريشي: تقييم اداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية- خلال الفترة 1994-2000 الجزء الاول، مجلة الباحث – عدد 2004/3، ص ص 90-91.

[9])- عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي: مرجع سابق، ص 26.

[10])- محمد نجيب دبابش، طارق قدوري: دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الاداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 05-2013/05/06. ص 9.

[11])- عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي: مرجع سابق، ص 26.

[12])- محمود جلال احمد، طلال الكسار: استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الإداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ص 07.

[13])- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان – الاردن، الطبعة الاولى 2006، ص 127.

[14])- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: نفس المرجع، ص 127.

[15])- محمد سعيد أنور سلطان: إدارة البنوك, دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص131.

[16])- محمد حبش: بازل3 بنودها وأثارها وتطبيقها في الأردن، مجلة الدراسات المالية و المصرفي، المجلة العشرون العدد الأول، السنة العشرون مارس 2012 ص ص 11-13.

[17])- james oh: financial ration- pointers to progress, profitability and prosperity, malaysian financial planning council , financial 1st, volume 1/ pp. 771-776,2015,p 26.

[18])- james oh, Ibid, p 28.

[19]) -sylvie de coussergues, goutier bourdeaux: gestion de la banque, 6 eme édution; dunod, paris, 2010, p 134.

[20]) – Roaziah Abd Samad And Others, Financial Management, Mc graw hill edication, 4th 2013, p 44.

[21]) -sylvie de coussergues, goutier bourdeaux: Op cit , p 134.

[22])- محمد صالح الحناوي و آخرون: الادارة المالية، الدار الجامعية، 2004، ص 72.

[23])- Nikhat Fatima: Capital Adequacy: A Financial Soundness Indicator for Banks ; Global Journal of Finance and Management. ISSN 0975-6477 Volume 6, Number 8 pp.771-776 , 2014, p 771.

[24])- سعاد عبد الفتاح محمد و آخرون: قياس كفاءة رأة رأس المال في المصارف الأهلية، دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد والاستثمار و التمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، 2013، ص 27.

[25])- محمد جموعي قريشي: مرجع سابق، ص 91.

[26])- زايري بلقاسم، مهدي ميلود: الازمة المالية الدولية، بحث مقدم في الملتقى الدولي للازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20- 21 اكتوبر 2009 ص 5.

* تظهر الازمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة او مفاجئة في طلب سحب الودائع وبالتالي تحدث ازمة سيولة لدى البنك بمعنى ان هذا الاخير ليست لديه السيولة الكافية لمواجهة هذا السحب الكبير والمفاجئ، وإذا امتدت هذه الازمة الى البنوك الاخرى تحدث ما يسمى ب الازمة المصرفية، وعندما تتوفر الودائع لدى البنوك وترفض منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث ازمة اقراض او ما يسمى بأزمة ائتمان

[27])- Mahani Zainal Abidin, Rajah Rasiah, the global financial crisis and malaisian ecomnomy, A Joint Report by the Institute of Strategic and International Studies (ISIS) Malaysia and the Faculty of Economics and Administration, Universiti Malaya (UM), November 2009, p 12.

[28])- Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin, July 2009.

[29])- Mahani Zainal Abidin, Op cit, p 15.

[30])-Goh Soo Khoon And, Michael Lim Mah-Hui: The Impact Of The Global Financial Crisis, The Case Of Malaysia, Third World Network, Global Economy Series 26, 2010, P 11.

[30])- عبد القادر بحيح: الشامل لتقنيات أعمال البنوك، الشامل لتقنيات البنوك، دار الخلدونية للنشر و التوزيع،2013، ص 249.

التقارير السنوية

31)- affin bank, annual report 2008
32)- affin bank, annual report 2009
33)- affin bank, annual report 2010
34)- affin bank, annual report 2011
35)- affin bank, annual report 2012
36)- affin bank, annual report 2013
37)- Cimb Bank, annual report 2008
38)- Cimb Bank, annual report 2009
39)- Cimb Bank, annual report 2010
40)- Cimb Bank, annual report 2011
41)- Cimb Bank, annual report 2012
42)- Cimb Bank, annual report 2013
43)- OCBC Bank (Malaysia), annual Report 2008
44)- OCBC Bank (Malaysia), annual Report 2009
45)- OCBC Bank (Malaysia), annual Report 2010
46)- OCBC Bank (Malaysia), annual Report 2011
47)- OCBC Bank (Malaysia), annual Report 2012
48)- OCBC Bank (Malaysia), annual report 2013
49)- Public Bank, annual report 2008
50)- Public Bank, annual report 2009
51)- Public Bank, annual report 2010
52)- Public Bank, annual report 2011
53)- Public Bank, annual report 2012
54)- Public Bank, annual report 2013
55)- Rhb Capital Berhad, annual report 2008
56)- Rhb Capital Berhad, annual report 2009
57)- Rhb Capital Berhad, annual report 2010
58)- Rhb Capital Berhad, annual report 2011
59)- Rhb Capital Berhad, annual report 2012
60)- Rhb Capital Berhad, annual report 2013
61)- United Overseas Bank (Malaysia) BHD, annual report 2008
62)- United Overseas Bank (Malaysia) BHD, annual report 2009
63)- United Overseas Bank (Malaysia) BHD, annual report 2010
64)- United Overseas Bank (Malaysia) BHD, annual report 2011
65)- United Overseas Bank (Malaysia) BHD, annual report 2012
66)- United Overseas Bank (Malaysia) BHD, annual report 2013